

العملة الخليجية الموحدة قرار سياسي يؤثر في السيادة الوطنية

حسن علي كرم

الوطن الكويتية

10-12-2006

بغض النظر عما ستمخض عنه اجتماعات القمة الخليجية التي اختتمت أعمالها أمس في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية من نتائج لكن يبقى أهم خبر الذي في نظري استحوذ على أذهان المراقبين والمتابعين لنشاطات القمة. هو ما تسرب عن تأجيل سلطنة عمان الانضمام للوحدة النقدية الخليجية في التاريخ المزمع اقامتها في عام 2010، وحسب التسريبات ان العمانيين يشعرون بأنهم لن يكونوا جاهزين بحلول عام 2010 وبدلاً من تأجيل العملية فانهم يريدون ان تمضي بقية الدول الخليجية في المنظومة قداما. فيما قد ينضمون الى الوحدة النقدية في تاريخ لاحق (...). والأهم من كل هذا في القرار العماني هو ان تحصل على موافقة الدول الأخرى في مجلس التعاون بخطتها لعدم الانضمام. وهنا يثار سؤال وهو بخروج عمان من منظومة الوحدة النقدية او على الأقل تأجيل انضمامها يجعل الوسواس والشكوك نحو قدرة العملة الخليجية الموحدة في حالة اصدارها على الصمود ومن ثم النجاح.. فالموقف العماني لا يأتي من فراغ او من مزاج خاص. وانما وجدوا أن العملة الموحدة حتى تنجح تحتاج الى استعدادات وآليات حتى الآن لم تتوافر وبالتالي يبدو أنهم آثروا الخروج على المجازفة بالافراط في عملتهم الوطنية التي تعد رمزاً من رموز السيادة الوطنية ليس من السهولة التخلي عنها وبالتالي الاضرار باقتصادها.

قرار العملة الخليجية الموحدة لم يخرج من رحم المنفعة الاقتصادية الموحدة لدول المنظومة الخليجية. وانما خرج على ما يبدو من المزاج السياسي الذي يبدو انه يصب في صالح دول خليجية ذات اقتصاديات قوية على حساب الدول الأقل قوة وقدرة على النهوض والمنافسة. وبالتالي اذا ما توحدت العملة فان ذلك يعني ابشروا بهيمنة الدولة القوية اقتصادها على الدول الأقل اقتصاداً. الأمر الذي حسب المثل الشعبي الدارج «السمة الكبيرة تأكل السمة الصغيرة» وهو ما نشعر به الآن تحت حماسة شعارات التوحد والمصير المشترك، فالقرارات لا تبني بالعواطف الحماسية، فكم من قرارات صدرت تحت مظلة الحماسية كانت نتائجها وخيمة على الشعوب وعلى الدول.

إن بعض النخب الاقتصادية الكويتية التي أبدت حماسة وتأييدا للعملة الموحدة كانت منطلقاتها نابعة من مصالحها الذاتية لا شيء آخر ناسية الانعكاسات التي قد تخلفها العملة الموحدة على القرار الوطني وعلى المواطن البسيط العادي ذي الدخل المحدود فيما بعد، وعلينا ان نأخذ من المثل الأوروبي عبرة، فالمواطن الأوروبي تحت وطأة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ينن الما واسفا على عملاتهم الوطنية التي تخلوا بقرار عاطفي عنها، وكثيرون من الأوروبيين العاديين يطالبون بالتخلي عن اليورو والعودة إلى العملة الوطنية لبلدانهم.

إن الدينار الكويتي وهو العملة الوطنية التي نعتز جميعا بقيمتها العالية وبمكانتها، لا يحتاج إلى التذكير بانه العملة الاكثر متانة والأقوى قيمة في سوق الصرف عن كل العملات الخليجية والعالمية قاطبة، وبالتالي فالافراط بالدينار قد يأتينا اليوم الذي يجبرنا على ان نتنازل عن ما هو أهم من اعمال السيادة

الوطنية والاستقلال السياسي.

إن خروج عمان من مظلة العملة الموحدة يعني انقراض المنظومة الخليجية بالقرار الجماعي واصرار اطراف خليجية على الاسراع بتطبيق العملة الموحدة هو اصرار سياسي واصرار ينبع من المصلحة الفردية الانانية على حساب بقية دول المنظومة، فحتى هذه اللحظة وحسب التسريبات الاخبارية لم تنته الدراسات الفنية الكاملة عن العملة الموحدة، ولم يتخذ اي قرار في شأن اسم او وحدات العملة لذا فالقرار العماني في شأن تأجيل الانضمام للعملة هو القرار الاسلام الذي يتطلب من جميع دول المنظومة ان تحذو حذوه، وتلتزم به فالاصرار على تنفيذ العملة الموحدة من دون ان يعتمد على قرار ناضج ومدروس جيداً قد ينتج وضعاً عكسياً، وندماً متأخراً